مشاركة المرأة الأفريقية في التنمية الصناعية – مؤشرات إحصائية
حالة: مصر وتونس والجزائر

د/ دينا مفيد على حسن
استاذ علم الاجتماع المساعد كلية البنات- جامعة عين شمس
dinaclub123@hotmail.com

الملخص:
على مدى العقدين الماضيين شهدت القارة الأفريقية تغيرات مهمة في توجهاتها الاقتصادية والتحول نحو الاقتصاد الحر لدعم استراتيجيات التنمية. مما دفع الأمم المتحدة إلى إعلان الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٥ عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا، والذي يهدف إلى التأكيد على أهمية التصنيع وضرورة العمل على بناء القدرات الإنتاجية باعتبارها عاملاً حاسمًا في تحقيق التنمية والحد من الفقر.

يعد انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتصنيع على وجه الخصوص أكبر التحديات التي تواجه التنمية الصناعية في أفريقيا، فالمرأة تشكل ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم، وقد أشار التقرير الأول الخاص بالفجوة بين الجنسين في العالم لسنة ٢٠١٦م، أن هناك علاقة إيجابية بين المساواة في النوع والناتج المحلى الإجمالي، والقدرة على التنافسية الاقتصادية والتنمية البشرية. كما تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) أن الناتج المحلى الإجمالي سوف يزيد بنسبة ١٢% إذا وصلت معدلات مشاركة النساء إلى نفس معدلات مشاركة الرجال في عام ٢٠٣٠م. وجاءت المساواة بين الجنسين كأحد أهداف العقد الثالث للتنمية الصناعية الذي أعلنت عنه الأمم المتحدة.

تأسيسًا على ما سبق تسعى الورقة البحثية الراهنة إلى التعرف على حجم مشاركة المرأة الأفريقية في سوق العمل الرسمي بصفة عامة وفى مجالات العمل الصناعي بصفة خاصة والتحديات التي تواجهها وذلك على المستوى الماكرو لقارة أفريقيا، وفى عدد من دول شمال أفريقيا (مصر وتونس والجزائر) على المستوى الميكرو، وتفسير ذلك في ضوء عدد من المداخل النظرية السوسيولوجية التي عنيت بوضع المرأة ومشاركتها في سوق العمل وكذلك علاقتها بالتنمية.

منهجيًا، اعتمدت الدراسة على قراءة تحليلية للبيانات الإحصائية الرسمية والتقارير الدولية ذات الصلة فضلاً عن مسوح القوى العاملة واستقراء عدد من الدراسات السابقة الحديثة المرتبطة بواقع التصنيع في أفريقيا. وذلك بهدف إلقاء الضوء على واقع مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي في أفريقيا ومحاولة الوقوف على التحديات الداخلية والخارجية التي تسهم في انخفاض حجم مشاركة المرأة في التنمية الصناعية، مع عرض بعض الملامح التي تعكس مدى مشاركة المرأة الأفريقية في القطاع غير الرسمي وذلك لعدم توافر إحصاءات أو تقارير رسمية توضح واقع مشاركة المرأة في سوق العمل غير الرسمي. وبالتركيز في هذا الصدد على نماذج من الدول الأفريقية المختلفة وفقًا لعدد من مؤشرات التنمية الصناعية. وفى ضوء ذلك تنقسم الورقة البحثية إلى العناصر التالية: أولاً التعريف بماهية التنمية الصناعية ومؤشراتها .
ثانيًا: مداخل نظرية لدراسة مشاركة المرأة في سوق العمل وعلاقتها بالتنمية .
ثالثًا: مشاركة المرأة الأفريقية في التنمية الصناعية على المستوى الماكرو.
رابعًا: مشاركة المرأة الأفريقية في التنمية الصناعية والتحديات التي تواجهها في: مصر وتونس والجزائر.
خامسًا: نتائج مستخلصة وتوصيات.
الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية – المرأة الأفريقية – سوق العمل الرسم

مقدمة:

على مدى العقدين الماضيين شهدت القارة الأفريقية تغيرات مهمة في توجهاتها الاقتصادية والتحول نحو الاقتصاد الحر لدعم استراتيجيات التنمية. مما دفع الأمم المتحدة إلى إعلان الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٥ عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا، والذي يهدف إلى التأكيد على أهمية التصنيع وضرورة العمل على بناء القدرات الإنتاجية باعتبارها عاملاً حاسمًا في تحقيق التنمية والحد من الفقر .

وقد كشفت الأدبيات الاقتصادية عن العلاقة القوية بين مستوى التصنيع والنمو الاقتصادي والتنمية، وفى منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين شهدت بعض البلدان وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية نموًا سريعًا بفضل التوسع في صادراتها من السلع المصنعة، وأصبح قطاع الصناعة التحويلية أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث يسهم في الناتج المحلى وفى الصادرات والعمالة. بينما في أفريقيا لم تحقق تجربة التصنيع بها نتائج إيجابية حيث تعود صعوبات التصنيع في أفريقيا إلى فترة الاستعمار التي كانت قائمة على استخراج المواد الأولية فلم تكن الاقتصادات الأفريقية موجهة نحو القطاعات التحويلية، بل كانت موجهة نحو استخراج السلع الأساسية وتصديرها. وعقب استقلال معظم الدول في أوائل الستينيات من القرن العشرين اعتبر التصنيع محورًا أساسيًا من خطة أفريقيا الإنمائية من أجل تحول الهيكل الاقتصادي إلى قطاعات صناعية حديثة، وكان لابد من دعم أفريقيا لتسريع تنميتها من خلال التصنيع الشامل والمستدام.

ويعد انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتصنيع على وجه الخصوص أكبر التحديات التي تواجه التنمية الصناعية في أفريقيا، فالمرأة تشكل ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم، وقد أشار التقرير الأول الخاص بالفجوة بين الجنسين في العالم لسنة ٢٠١٦م، أن هناك علاقة إيجابية بين المساواة في النوع والناتج المحلى الإجمالي، والقدرة على التنافسية الاقتصادية والتنمية البشرية. كما تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The OECD أن الناتج المحلى الإجمالي يزيد بنسبة ١٢% إذا وصلت معدلات مشاركة النساء إلى نفس معدلات مشاركة الرجال في عام ٢٠٣٠م. وجاءت المساواة بين الجنسين كأحد أهداف العقد الثالث للتنمية الصناعية الذي أعلنت عنه الأمم المتحدة(Li,2017: 1) . وباستقراء عدد من التقارير الدولية الخاصة بقارة أفريقيا والأقاليم التابعة لها اتضح أن المرأة الأفريقية لاتزال تعاني من التهميش رغم ارتفاع مستويات التعليم، وزيادة نسبة النساء الحاصلات على مؤهلات تعليمية عليا مقارنة بالرجل، ويرجع ذلك إلى ضعف المهارات لدى الكثير من النساء، والأعراف والتقاليد التي تقلل من قيمة عمل المرأة وتقصرها في أشكال معينة من العمل المرتبطة بمجالات الرعاية الاجتماعية والأنشطة الخدمية.

تأسيسًا على ما سبق تهدف الورقة إلى **التعرف على ماهية التنمية الصناعية ومؤشراتها في أفريقيا، وتحليل وضع المرأة الأفريقية في سوق العمل كمؤشرات عامة من خلال البيانات الإحصائية ومسوح القوى العاملة المتاحة، ومحاولة التعرف على خصائص المرأة في سوق العمل**

ومدى المساهمة في العمل الصناعي مع التركيز على حجم الفجوة في سوق العمل الرسمي حسب النوع الاجتماعي. مع محاولة التعرف على وضع المرأة في سوق العمل الرسمي ومدى مساهمتها في التنمية الصناعية والتحديات التي تواجهها وذلك في بعض الدول من شمال أفريقيا (مصر وتونس والجزائر)؛ وتم اختيار هذه الدول نظرًا للتشابه فيما بينهم إلى حد كبير في وضع المرأة، وتمتعهم بالاستقرار السياسي نسبيًا عن باقي الدول، وكذلك وفرة البيانات الإحصائية ومن أجل الوصول إلى رؤية تحليلية أكثر عمقًا، ومحاولة صياغة عدد من التوصيات التي تهدف إلى التغلب على التحديات التي تواجهها المرأة وزيادة معدلات مشاركة المرأة الأفريقية في التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

ولتحقيق أهداف الورقة ستكون المناقشة على مستويين: أولهما، المستوى الماكرو Macro level ويشمل التعرف على واقع التصنيع في قارة أفريقيا ومؤشرات التنمية الصناعية من حيث: حجم القوى العاملة ومعدلات مشاركة المرأة، نسبة الصادرات، وحجم الإنتاج القومي، ومجالات التصنيع ومستوى مشاركة المرأة وغيرها، بالإضافة إلى التحديات والقيود الرئيسية التي تواجه النهوض بالتنمية الصناعية في قارة أفريقيا وخاصة ما يتعلق بالمرأة في القارة الأفريقية. وثانيهما: المستوى الميكرو Micro level ويختص هذا المستوى من التحليل بمناقشة أوضاع المرأة في سوق العمل الرسمي في كل من: مصر، تونس والجزائر من أجل التعرف بشكل أكثر عمقًا على مدى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، مع التركيز على حجم الفجوة بين الجنسين في سوق العمل الرسمي، وريادة الأعمال النسائية كمؤشرات حيوية للتنمية الصناعية في هذه الدول. مع تفسير ذلك في ضوء المتغيرات الاجتماعية والثقافية وفى ضوء مداخل النوع الاجتماعي والتنمية، ومن ثم سيتم تخصيص جزء في هذه الورقة عن المداخل النظرية التي تناولت مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي وعلاقتها بالتنمية.

وعن **أهمية الدراسة،** فيعتبر فهم محددات مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي قضية مهمة لكل من صناع القرار والمسؤولين، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي عنيت بهذه القضية إلا أن أكثرها كانت محدودة النطاق حيث ركزت على فترات زمنية محددة كسنة واحدة، فهي غير كافية لتحديد وتقييم العوامل التي ترتبط بالتغييرات في مستوى مشاركة المرأة في قوة العمل. كما أن بعض الدراسات جاءت وصفية ويصعب الاعتماد عليها في توضيح التأثيرات النسبية لمحددات مشاركة المرأة الأفريقية في سوق العمل بصفة عامة وفى التنمية الصناعية على وجه الخصوص. وعلى المستوى التطبيقي تسعى الدراسة الراهنة إلى تقديم مجموعة من التوصيات موجهة للمسؤولين والمنوطين بتنفيذ برامج التنمية من أجل تعزيز مشاركة ودمج المرأة في برامج التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة.

وفى ضوء ذلك تنقسم الورقة إلى **العناصر التالية** :

أولاً التعريف بماهية التنمية الصناعية ومؤشراتها .

ثانيًا: مداخل نظرية لدراسة مشاركة المرأة في سوق العمل وعلاقتها بالتنمية .

ثالثًا: مشاركة المرأة الأفريقية في التنمية الصناعية على المستوى الماكرو.

رابعًا: مشاركة المرأة الأفريقية في التنمية الصناعية والتحديات التي تواجهها في: مصر وتونس والجزائر.

خامسًا: نتائج مستخلصة وتوصيات.

أولاً: التعريف بماهية التنمية الصناعية ومؤشراتها:

التنمية الصناعية هي: "السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية وإقامة المشاريع الصناعية من أجل إحداث تغيير البيئة الصناعية من خلال تطوير عمليات استخراج وإنتاج الخامات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة كفء لإنتاج الطاقة، كما تهدف إلى رفع الإنتاج الصناعي عمومًا". وتطلق كلمة تصنيع على الجهود التي تبذل لإنشاء مصانع جديدة أو اجراء توسعات بالمصانع القائمة، وفى الحالات التي يكون فيها الجهد منظمًا ومنسقًا ويستهدف إعداد برنامج مدروس لتحقيق نمو واضح في الصناعة يطلق عليها تنمية صناعية. وهناك مصطلح آخر يطلق عليه " النمو الصناعي" يقصد به الزيادة الكمية في مقدار الإنتاج أو في قيمته الناجمة من العمليات الصناعية أو نتيجة لرفع كفاءة الآلات أو نتيجة لتطوير عمليات التخزين والتسويق والإدارة، والنمو الصناعي يعد أحد أهداف التنمية الصناعية (حوسين العلام، ٢٠١٠: ١٢٢).

في أوائل الستينيات من القرن العشرين اعتبر التصنيع جزءًا محوريًا من خطة أفريقيا الإنمائية؛ حيث أشارت الأدبيات الاقتصادية إلى وجود صلة قوية بين مستوى التصنيع والنمو الاقتصادي والتنمية، ورغم ذلك لاتزال الاقتصادات الأفريقية تعتمد في معظمها على انتاج السلع الأساسية وتصدير المنتجات الزراعية والمعدنية. وتظل افريقيا أقل بلدان العالم تصنيعًا كما أشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٣)، وفيما بين عامي ١٩٨٠، ٢٠٠٩ زادت نسبة الصناعات التحويلية من القيمة المضافة إلى الإنتاج زيادة هامشية في شمال أفريقيا من ١٢,٦% إلى ١٣,٦%، بينما انخفضت من ١٦,٦% لتبلغ ١٢,٧% في باقي أفريقيا. ولاتزال القارة تعتمد على تصدير المواد الخام إلى العالم المصنع، وهي نفس المواد التي يعاد بيعها بعد معالجتها إلى أفريقيا بأسعار أعلى بكثير. والاعتماد على انتاج السلع الأولية وتصديرها يجعل القارة عرضة لصدمات الطلب الخارجية، كما أن قطاع الزراعة يكون معرضًا لانخفاض الحجم بسبب القيود المفروضة على الأراضي، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة باستخراج الموارد، والمغالاة في تقدير قيمة سعر صرف العملة، وضعف الروابط مع الاقتصاد المحلى في مراحل ما قبل الإنتاج وبعده واستخدام التكنولوجيات بشكل محدود. وتعزى مستويات التصنيع المنخفضة في قارة أفريقيا إلى عوامل كثيرة، بعضها يتصل بنوع السياسة الصناعية المتبعة وبعضها يرجع إلى ضعف الهياكل الأساسية (الطاقة والنقل والمواصلات وغيرها) مما نتج عنه زيادة تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى أن تنمية القدرات البشرية يعد أمرًا ضروريًا من

أجل التنمية الصناعية؛ فالدول الأفريقية في حاجة إلى تنمية رأسمالها البشرى الذى يسهم بشكل أساسي في تراجع معدلات التنمية الصناعية بالقارة، فالتعليم والصحة واكتساب المهارات تعد عوامل أساسية لتحسين القدرات الإنتاجية لدى الدول الأفريقية. كما يظل التمويل أيضًا أحد القيود الرئيسية التي تعاني منها الدول الأفريقية في سعيها إلى التصنيع على مستوى القطاعين العام والخاص على حد سواء. وتشكل القدرات التكنولوجية المحدودة في مجال الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة تحديًا آخر في معظم البلدان الأفريقية، فالتكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج في أفريقيا غير ملائمة في كثير من الأحيان، ويؤدى هذا العجز التكنولوجي إلى خفض قدرة الكثير من الصناعات الافريقية على المنافسة، ولكن تبذل بعض الدول جهودًا ملحوظة من أجل دعم الابتكار في الشركات وتعزيز العلوم والتكنولوجيا ومن هذه الدول نجد غانا، وتنزانيا، وكينيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٣: ٦، ٧).

وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية التصنيع في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وأعلنت الفترة ٢٠١٦- ٢٠٢٥م عقدًا ثالثًا للتنمية الصناعية لأفريقيا، وقد حققت أفريقيا مكاسب متواضعة حسب تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد زاد معدل الناتج الحقيقي إلى ٣,١% في عام ٢٠١٧م، ومن المتوقع أن يصل إلى ٤,١% في عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩. وأشار التقرير إلى أن النمو كان أسرع مما كان متوقع لاسيما النمو في الاقتصادات التي لا تستهلك الموارد بكثافة مما يؤكد قدرة القارة على النمو الاقتصادي (undocs.org/pdf? symbol=ar/A/٧٣/١٨٤) وأوضحت دراسة (غادة البياع ،٢٠٢٠) أنه رغم تحقيق قارة أفريقيا معدلات نمو اقتصادية عالية إلا أن هذه المعدلات لا تزال تتأرجح وتتأثر بالتحولات العالمية كارتفاع أسعار البترول وأسعار العملات الأجنبية؛ نظرًا لاعتمادها على التوسع في اقتصاد السلع الاستهلاكية وليس السلع الوسيطة والصناعات التكاملية وتغيير هياكل الإنتاج وقوانين الاستثمار، حيث تصل معدلات الواردات في أفريقيا إلى ٦٥% من المنتجات المصنعة مقابل ٢٥% فقط للسلع التي يتم تصديرها للخارج.

ثانيًا: مداخل نظرية لدراسة مشاركة المرأة في سوق العمل وعلاقتها بالتنمية:

يتضمن هذا الجزء أهم المداخل النظرية التي اهتمت بمشاركة المرأة في سوق العمل وعلاقتها بالتنمية، وقبل تناول تلك المداخل النظرية بالشرح كان لابد من تعريف بعض المفهومات الأساسية كمفهوم **سوق العمل Labor Market** والتعريفات ذات الصلة به، حيث يشير سوق العمل إلى: المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب على الوظائف مع العمال الذين يقدمون الخدمات التي يطلبها أصحاب العمل، وهو المكان الذى يقدم فيه الأفراد مهاراتهم لأصحاب العمل مقابل أجور ورواتب وغيرها من أشكال التعويض، ويشمل المشاركون في سوق العمل أي شخص يسعى للعمل للحصول على تعويض وأي شخص أو منظمة تبحث عن أشخاص لأداء العمل. كما يحدد سوق العمل وفقًا لنظرية سوق العمل القياسية بشكل عام أين سيعمل الأفراد وكيف يحصلون على

رواتـــــبهم-(https://study.com/academy/lesson/labor-market-definition-theory-quiz.html) .

وفي سوق العمل يتم تخصيص الأفراد للوظائف ليس وفقًا لحاجة فردية فقط (العامل ورب العمل) بل ومجتمعية أيضاً حيث يتم تخصيص الموارد البشرية بين المنشآت والصناعات والمهن والأقاليم . وقد تكون سوق العمل محلية أو قومية أو حتى عالمية حسب الاختصاص والندرة...الخ. وبعض أقسام سوق العمل تعمل وفق تشريعات وقيود محددة وتقانات مرتفعة (القطاع الحديث، والمنظم) بينما تعمل أقسام أخرى بشكل غير رسمي أو بظروف غير مواتية (القطاع غير المنظم) وحتى ضمن المؤسسة الواحدة يوجد سوق عمل داخلية ذات شروط خاصة بها يتم فيها الترقية واسناد مناصـــــــــــــــــــــــــــــــب معينـــــــــــــــــــــــــــــــة-http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2002/50_C3-2.pdf ومن ثم فإن سوق العمل يضم كلاً من قطاعي العمل الرسمي وغير الرسمي، إلا أنه في الدراسة الراهنة سيتم التركيز على قطاع العمل الرسمي؛ حيث الاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة به ونظرًا لعدم توفر إحصاءات رسمية خاصة بقطاع العمل غير الرسمي مع محاولة عرض ملامح سريعة عن هذا القطاع ومدى مشاركة المرأة به حيث أنه من الصعب الفصل التام بينهما وذلك استنادًا على نتائج بعض الدراسات السابقة ونتائج المسوح الميدانية في بعض الدول والتقارير الدولية، والتي تسهم في تقديم صورة كاملة عن سوق العمل في قارة أفريقيا وفى الدول المختارة.

ويرتبط بمفهوم سوق العمل مصطلح **قوة العمل أو القوى العاملة Labor Force** ويشير إلى عدد الأفراد المتاحين للعمل في سوق العمل، ويعتبر جميع العمال الذين لديهم مهارات وخدمات يتم تقـــديمها للعمـــل بعـــض النظـــر عـــن الصـــناعة التـــي يعملـــون فيهـــا. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/economics/labor-market/

ويعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع والقوة العاملة أو السكان ذوي النشاط الاقتصادي هم جزء من هيكل السكان وتضم قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون فعلاً بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. وتنقسم قوة العمل تبعاً لذلك إلى قسمين:

١- المشتغلون: وهم الأفراد الذين يباشرون عملاً مثمراً ويصنفون إلى أصحاب العمل، والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، والمستخدمين بأجر، وأولئك الذين يعملون بدون أجر ٢- المتعطلون: وهم قسمان متعطل سبق له العمل ومتعطل لم يسبق له العمل-http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2002/50_C3-2.pdf

(أ) مداخل نظرية لدراسة مشاركة المرأة في سوق العمل:

لطالما كانت مشاركة المرأة في سوق العمل موضوعًا حيويًا في النظرية الاقتصادية والسياسة، وقد حققت تقدمًا كبيرًا في فهم الأسباب والعواقب الناتجة عن مشاركة المرأة في سوق العمل وفى قضية التمييز النوعي بصفة خاصة. حيث تؤكد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المتطورة The neoclassical theory على قضية التمييز الواضح في سوق العمل على أساس النوع، فقد ناقش جراي بيكر Gray Becker أن النساء لديهن خصائص نسبية في الاشتغال بالأعمال المنزلية domestic work وسوق العمل غير الرسمي non- market work، بينما يتمتع الرجال بخصائص تجعلهم أكثر ارتباطًا بسوق العمل الرسمي. ويرجع ذلك كما أشار بيكر إلى عدم الاستثمار في رأس المال البشرى للمرأة من حيث المؤهلات والتدريب والخبرة المهنية مثلها في ذلك مثل الرجل مما يقلل من فرص مشاركتها في سوق العمل وكذلك اتساع الفجوة النوعية في الأجر. وتستند النظرية الكلاسيكية المحدثة على افتراض أساسي أن التمييز حسب النوع يستند إلى تفاعل عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وكذلك المعايير الثقافية وظروف العمل، كما أن وضع المرأة في سوق العمل يتأثر بالهيمنة الذكورية (Amara,2017: 6).

ومن أهم المداخل والنماذج النظرية التي اهتمت بسوق العمل نجد: **نظرية تجزئة سوق العمل Segmentation Labour Market Theory** والتي تفترض أن سوق العمل يتكون من قطاعات أساسية يتم تقسيمها حسب مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتتسم بقواعد مختلفة ترتبط بالأجور وسياسات التوظيف، بالإضافة إلى أن الوصول إلى الوظائف في بعض القطاعات يكون محدودًا بمعنى أن الوظائف المطلوبة أكثر مما هو معروض. كما أكد جميع الباحثين والكتاب الأوائل أن هناك تسلسل هرمى بين هذه القطاعات والمستوى الأعلى هو الأعلى أجرًا وهو الأصعب في الوصول إليه، كما ذهبوا إلى أن التنقل بين هذه القطاعات يكون محدودًا للغاية.

وفى الاسهامات الحدبثة لنظرية تجزئة سوق العمل أكدت على أن سوق العمل ينقسم إلى قطاعين أساسيين هما/ القطاع أساسى(أولى) والذى يتسم بأنه يضم الوظائف الأعلى أجرًا مع ظروف العمل الجيدة ووجود فرص للترقى والحصول على تدريب وتعليم داخل الشركة ومكافآت وعلاقات العمل يغلب عليها الطابع الرسمى، والقطاع الثانى هو القطاع الثانوى والذى يضم الوظائف ذات الأجور المنخفضة والعمالة غير الماهرة والقصيرة الأجل وظروف العمل الصعبة وتغلب على علاقات العمل الطابع غير الرسمي (Dickens,William T.,1993:144-145).

ومن المداخل والنماذج النظرية التي عنيت بقضية التحيز ضد المرأة في سوق العمل، نموذجي العمل والنوع. يهتم نموذج العمل Job model بتفسير سلوكيات العامل داخل وخارج بيئة العمل، ويفترض أن ظروف العمل ومكانه يؤثر بشكل واضح على اتجاهات وسلوك الفرد كما تتأثر حياته خارج محيط العمل بخبراته وظروف عمله، ويركز هذا النموذج على دراسة العمالة الذكورية على وجه التحديد. بينما يعنى نموذج النوع Gender model بالعمالة النسائية فيهتم بعلاقة المرأة بالقوى

العاملة من خلال خصائصها الشخصية وعلاقاتها الأسرية، ويفترض هذا النموذج أن الدوافع الأسرية تؤثر على اختيار المرأة للمهن الملائمة، وأن السلوك السياسي والاجتماعي للمرأة يتحدد من خلال الدور النوعي المحدد لها، كما أن الأسرة هي المصلحة الأساسية في حياة المرأة العاملة (اعتماد علام، ١٩٩١: ٣٨، ٣٩).كما أشارت النظرية النسوية The Feminist theory في تفسير التمييز بين الجنسين في سوق العمل أنه يرجع إلى عوامل أخرى كتمييز صاحب العمل، التحرش الجنسي، والمستويات المنخفضة من التدريب والتعليم الموجهة للمرأة(Amara,2017:7).

(ب) مداخل لدراسة المرأة والتنمية:

وفيما يتعلق بالاتجاهات النظرية التي عنيت بمعالجة قضايا التنمية وتفسير وضع المرأة، كان هناك اتجاهين أساسيين هما: نظرية التحديث، ونظرية التبعية. وبالرغم من وجود تباينات بينهما إلا ان كلاهما أكدا على حالة التبعية والاضطهاد للمرأة في دول العالم الثالث. ففي نظرية التحديث التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي رأت أن المرأة تعاني من التهميش والاضطهاد وعدم القدرة على الوصول إلى المصادر وذلك بسبب سيادة الثقافة التقليدية التي تتصف بالسلطة الذكورية والقيم التقليدية التي تقصر أدوار المرأة على الأدوار النمطية التقليدية، ورأت أن التغلب على هذا الاضطهاد ضد المرأة يكون من خلال خروج المرأة من المنزل إلى القطاع العام والمشاركة في سوق العمل ومحاولة الوصول إلى المصادر. بينما أشارت نظرية التبعية إلى أن الرأسمالية والطبقة هم أساس الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن تحول المجتمع من مجتمع رأسمالي إلى اشتراكي سيحقق العدالة الاجتماعية وستحل العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال السياسات التنموية، والتي يأتي ضمنها النهوض بأوضاع المرأة باعتبارها جزء من المجتمع (نائلة عرفات، ٢٠١٠: ٢٧،٣٥).

وفي إطار ذلك تباينت السياسات التنموية بين الدول وبعضها البعض، والتي كان لها تأثير على تهميش أو دمج المرأة في عملية التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة. وفيما يلى ثلاثة مداخل أساسية تناولت دور المرأة وعلاقتها بالتنمية وهى: مدخل المرأة في التنمية Women In Development (WID)، مدخل المرأة والتنمية Women and Development (W&D)، مدخل الجندر والتنمية Gender and Development (G&D) وسيتم تناول كل منها فيما يلى:

١- مدخل المرأة في التنمية Women in Development (WID):

ظهر هذا المدخل في السبعينيات من القرن العشرين نتيجة غياب المرأة عن النظرية والسياسات التنموية، بهدف تفسير أسباب اضطهاد وتجاهل اسهامات المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحسين أوضاع المرأة ودمجها في عملية التنمية، وذلك من خلال تعزيز قدرة المرأة على رعاية شؤون الأسرة، والتأكيد على دورها الإنتاجي، وتحسين مستوى معيشتها. واقترح في هذا

الصدد خمسة استراتيجيات أساسية وضعتها كل من Carolina Moser،Mayra Buvinic والتي تعد بمثابة أنماط مثالية ideal types تصف وضع المرأة في برامج وسياسات التنمية وتتباين بين الدول حسب السياسات والبرامج التي تتبناها من أجل التنمية، وهي:(Valimaa,2004: 22-24):-

أ- **مدخل الرفاهية The Welfare approach** :

ظهر مدخل الرفاهية في الخمسينيات والستينيات والذي ينطلق أساسًا من فرضيات نظرية التحديث ويرى أن تحسين مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي هو أفضل الطرق لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. وينظر للمرأة في هذا المدخل كمستفيدة من برامج التنمية، وليس كمشارك فعال في التنمية؛ حيث أن المرأة هي أم وربة منزل وتضطلع بأدوار مهمة في المجتمع كرعاية الأسرة والانجاب. ويأتي تحقيق الرفاهية من خلال توفير المساعدات الغذائية والتعليمية والصحية مما يعمل على تعزيز قدرة المرأة على إدارة شؤون الأسرة. وفى السبعينات تعرض مدخل الرفاهية لكثير من النقد حيث أن كثير من النساء لم تستفيد من برامج التنمية بل أصبح وضعها أسوأ من ذي قبل.

ب- **مدخل المساواة:The Equity approach**

ظهر هذا المدخل في عقد السبعينات والثمانينات، ويسعى هذا المدخل إلى اشراك المرأة في التنمية من خلال إعطائها نفس الفرص كي تتمكن من أداء أدوارها الثلاثة (الإنتاجية، والانجابية، والمجتمعية) حيث ينظر إلى النساء كمشاركين فاعلين في التنمية فبالرغم من أن دور المرأة الاقتصادي لا يبدو في الإحصاءات ولا في مشروعات التنمية، إلا أن للمرأة دورًا فعالاً في المجتمعات وبصفة خاصة في المجتمعات الزراعية. ويؤكد هذا المدخل على ضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ويكون ذلك من خلال تغيير الهياكل والتشريعات من أجل حصول النساء على حقوقهن الكاملة لكي يكونوا قادرين على التمثيل كأعضاء متساويين في المجتمع. كما يتطلب ذلك تغييرات في توزيع القوة وإعادة توزيع العوائد.

جـ- **مدخل مجابهة الفقر: The anti-poverty approach**

ظهر هذا المدخل في السبعينات، ويرتكز على تقليل الفجوة في الدخل بين المرأة والرجل، والتي ترجع إلى عدم المساواة في الحصول على مصادر الإنتاج مثل: التمويل، والأرض والتمييز النوعي في سوق العمل. والهدف الرئيسي لهذا المدخل يكمن في القضاء على الفقر واعادة توزيع فرص النمو من خلال خلق فرص لتوليد الدخل وتوظيف النساء مقابل دخل منخفض، وخاصة النساء الأكثر فقرًا من خلال مشروعات صغيرة في الحجم يكون هدفها زيادة إنتاجية الأنشطة التقليدية للمرأة بدلاً من تقديم مجالات جديدة لعمل المرأة.

د- **مدخل الفاعلية: The efficiency approach**:

ظهر هذا المدخل عقب الأزمة الاقتصادية في بداية الثمانينات ويهدف إلى تنمية مشاركة المرأة في التنمية، لأن ذلك سوف يسهم في جعل المجتمع أكثر عدلاً ومساواة. ويمكن زيادة مشاركة المرأة في التنمية من خلال ثلاثة أدوار، دورها كعاملة منتجة، ودورها كمسؤولة عن قرارات في المجتمع تعتنى بالقضايا المهمة، وكذلك فى دورها كأم ودورها في الانجاب ورعاية أفراد أسرتها. هذا المدخل يركز على قدرة المرأة على ممارسة أكثر من دور والمرونة التي تتسم بها في التحرك من دور إلى آخر.

هـ- مدخل التمكين The Empowerment approach:

مدخل التمكين هو المدخل الأكثر حداثة والأكثر استخدامًا من خلال بعض المنظمات غير الحكومية NGO_S ، وينطلق هذا المدخل من افتراض عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ويتوقف وضع المرأة على العرق والطبقة والوضع الاقتصادي للدولة. ويهتم هذا المدخل بتغيير توازن القوة في المجتمع وذلك من خلال إعطاء قوة أكبر للمرأة، وذلك من خلال زيادة ثقة المرأة في مهاراتها وقدراتها لكي يكون لديها القدرة على التحكم في الموارد المادية وغير المادية المهمة والتي تؤثر على حياتها ووضعها في المجتمع.

٢- مدخل المرأة والتنمية (W&D): Women and Development

ظهر هذا الاتجاه في النصف الثاني من السبعينات وتطور في أواخر السبعينات وبصفة خاصة في دول العالم النامي وهو يركز على العلاقة بين المرأة وعملية التنمية، ويتم التركيز فيه على تلبية الحاجات الأساسية كتأمين مياه الشرب، والخدمة العامة، الأشغال اليدوية، ويرى أن المرأة مدمجة في عملية التنمية ولكن بشكل غير متساوى، ويرى أن تدنى وضع المرأة لا يرتبط بالرجل فقط بل بالاستعمار أيضًا، ويعتمد على وضع برامج أكثر عدالة لزيادة إنتاجية المرأة خاصة في الإنتاج الزراعى (نائلة عرفات، ٢٠١٠: ٣٨)، ومن ثم فالتنمية تسير بصورة أفضل وتزداد فعاليتها إذا قدرت مجهودات المرأة وفقًا لهذا الاتجاه.

٣- مدخل الجندر والتنمية(G&D): Gender and Development

ظهر هذا المدخل في الثمانينات كاستجابة للثغرات في مدخلي WID و WAD ، والذى يركز على علاقات النوع الاجتماعي كوحدات للتحليل لفهم دور المرأة في التنمية، حيث أنه يعبر عن مرحلة جديدة تعكس التحول من سياسة المرأة في التنمية، إلى سياسة النوع الاجتماعي والتنمية التي يتمثل هدفها الرئيسي في إزالة حالات التفاوت في الموازين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال كشرط مسبق نحو تنمية متركزة حول الأفراد. فمدخل الـ GAD ينهض في دراسة المرأة والتنمية على محورين أساسيين، يتمثل الأول في: دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة، ويختص الثاني: بالبحث في هياكل السلطة الأبوية والقيم والأفكار التي تحافظ على استمرار تبعية المرأة وعدم المساواة. ويؤكد هذا المنظور على ضرورة مشاركة كل من المرأة

والرجل في احداث التغيير في المواقف والممارسات وإزالة التمييز فيما يتعلق بالبرامج وسياسات التنمية مع تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة والتحكم في الموارد (نائلة عرفات، ٢٠١٠: ٤٣، ٤٤). ومن ثم فإن منهج الجندر والتنمية GAD، وكذلك مدخل التمكين Empowerment تعد مداخل أساسية لابد من الأخذ بها في جميع سياسات التنمية لتفعيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنها تؤكد على تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين كشركاء فعالين فى الفرص المتاحة والتحكم في الموارد والاستفادة منها.

ثالثًا: مشاركة المرأة الأفريقية في التنمية الصناعية على المستوى الماكرو:

تعد التنمية الصناعية هي جزءًا أساسيًا من التنمية الاقتصادية والتي تتمثل مؤشراتها كما جاء في اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في: الناتج المحلى الإجمالي GDP، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، ومعدل نمو الإنتاج، وإجمالي القيمة المضافة حسب حصص القطاعات وحصة كل قطاع من العمالة والبطالة والمشاركة في قوة العمل، ومؤشر أسعار الاستهلاك ومؤشرات الإنتاج (الصناعة، الزراعة، والأغذية)، وقيمة إجمالي الصادرات والواردات والميزان التجاري وميزان المدفوعات. وقد تم الاستعانة ببعض هذه المؤشرات كمؤشرات عامة للتعرف على مستوى التنمية الصناعية في القارة الأفريقية وذلك على المستوى الماكرو.

وتعتبر القارة الأفريقية من أكثر الأقاليم التي تلعب فيها النساء دورًا محوريًا في النشاط الاقتصادي فالنساء يمارسن أغلب الأنشطة الزراعية حيث تصل نسبة مساهمة المرأة في العمالة الزراعية في بعض الدول الأفريقية إلى ٧٠% كما يشكلون حوالي ٦٦% من العمالة الزراعية غير الموسمية. وعلى الرغم من أهمية دور المرأة في الاقتصاد الريفي لايزال هناك مؤشرات تؤكد وجود تمييز ضد النساء في الكثير من الدول الأفريقية، خاصة فيما يتعلق بتملك الأصول الإنتاجية وفرص الحصول عليها، ونسب المشاركة في العمل في الاقتصاد الرسمي، بالإضافة إلى التفاوت في مؤشرات التعليم ومستويات الأجور بين النساء والرجال في مجالات العمل. ويمكن تحديد وضع المرأة في سوق العمل في أفريقيا من خلال عدة مؤشرات تتمثل في: (سمر الباجورى، ٢٠١٩: ٢)

١- مؤشر التنمية النوعى Gender Development index الذي وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتعبير عن المساواة النوعية في الصحة، التعليم، والدخل. وبالنظر لقيمة هذا المؤشر في أفريقيا جنوب الصحراء يتضح أن النساء حققن حوالي ٨٧% مما حققه الذكور فيما يتعلق بمخرجات التنمية البشرية. ورغم ارتفاع هذا المؤشر إلا أنه لايزال يعبر عن غياب العدالة أو تكافؤ الفرص بين الذكور والاناث في افريقيا. وفى شرق وجنوب القارة الأفريقية كان وضع النساء أفضل من وضعهن في شمال ووسط القارة، وكانت المرأة في غرب أفريقيا وفقا لمؤشر التنمية النوعية في المرتبة الأدنى.
٢- مؤشر عدم المساواة بين الجنسين Gender Inequality index ويركز هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد في قياسه هي: الصحة الإنجابية، التمكين، والنشاط الاقتصادي (نسبة النساء في

إجمالي قوة العمل)، وكلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على مساواة أكثر بين الجنسين. ويبلغ متوسط هذا المؤشر لأفريقيا جنوب الصحراء حوالي ٠,٥٧ وبمقارنة قيمة المؤشر في افريقيا مع باقي أقاليم العالم يلاحظ أن افريقيا تحتل المرتبة الأخيرة في المساواة بين الجنسين وفى تمكين المرأة والمشاركة في النشاط الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى التدني في مؤشرات التعليم وارتفاع حالات الزواج المبكر في افريقيا وارتفاع معدلات وفيات المواليد.

٣- مؤشر المساواة النوعية في أفريقيا African Gender Equality index، والذي أعده بنك التنمية الأفريقية لتقييم وضع المرأة الأفريقية من خلال أبعاد ثلاثة لتمكين المرأة هي: إتاحة الفرص الاقتصادية، التنمية البشرية، الأطر التشريعية والمؤسسية. وتتراوح قيمة هذا المؤشر من صفر على ١٠٠، حيث يدل ارتفاع قيمته على وضع أفضل للمرأة. وتراوحت قيمة هذا المؤشر في الدول الافريقية بين ١٥,٨ إلى ٧٤، وتعد جنوب أفريقيا ورواندا وناميبا وموريشيس ومالاوى أعلى خمس دول في افريقيا وأكثرهم في مؤشرات تمكين المرأة، وتعد أيضًا رواندا من أعلى دول العالم وليس افريقيا من حيث مستوى التمثيل السياسي للمرأة. وبالنظر في هذا المؤشر يلاحظ تدنى المؤشرات المتعلقة بالبعد الاقتصادي الخاص بقدرة النساء على المشاركة الفعالة في العملية الإنتاجية من خلال ضمان حصولهم على الأصول الإنتاجية وهو ما يؤدى إلى انخفاض إنتاجية النساء في افريقيا.

٤- بالرغم من تقارب نسب المشاركة في العملية الإنتاجية بين الذكور والاناث في العديد من دول أفريقيا نجد هناك تفاوتات واضحة في الأجور ففي المتوسط لا تتعدى أجور النساء ثلثي أجور الذكور في نفس الوظيفة، كما تواجه النساء في بعض دول أفريقيا عوائق تتعلق بتملك الأراضي الزراعية ففي مالي لا تتجاوز ملكية الأراضي الزراعية للنساء ٥%، و٣٠% في بتسوانا ومالاوي وذلك بسبب العادات والتقاليد في بعض المناطق ووجود تشريعات مانعة في مناطق أخرى. وفيما يتعلق بالخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي، فكان ٢٤% فقط من السكان الذين لديهم حسابات بنكية في مقابل ٧٦% ليس لديهم حسابات بنكية ولا يتعاملون مع الجهاز المصرفي، وبلغت نسبة النساء اللاتي يملكن حسابات مصرفية ٢٢%، وتعد تنزانيا من أعلى الدول الأفريقية من حيث مشاركة النساء في القوى العاملة.

وكما جاء في كتيب الإحصاءات العالمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٨، ووفقًا لأحدث البيانات الصادرة في هذه الفترة، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي عام ٢٠١٩م، تمثلت هذه المؤشرات في: حجم العمالة في القطاعات المختلفة (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، معدل البطالة، معدل المشاركة في القوة العاملة، نسبة مشاركة الإناث / الذكور في القوة العاملة وسيتم تناول هذه المؤشرات على مستوى القارة الأفريقية بصفة عامة، والأقاليم المختلفة للقارة.

أ- **مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي حسب نوع القطاع:**

كما يتضح من الجدول رقم (١) الانخفاض الملحوظ لنسبة السكان المشتغلين بقطاع الصناعة بالنسبة لهؤلاء المشتغلين في القطاعات الاقتصادية الأخرى (قطاع الزراعة، قطاع الخدمات)، فعلى مستوى القارة الأفريقية وصلت نسبة السكان المشتغلين في قطاع الزراعة حوالي ٥٢,٩% من إجمالي السكان المشتغلين، يليها هؤلاء المشتغلين في قطاع الخدمات بنسبة ٣٣,٦%، بينما انخفضت بشكل واضح نسبة المشتغلين بقطاع الصناعة لتصل إلى ١٣,٥. وعلى مستوى أقاليم القارة الأفريقية أيضًا شهد القطاع الصناعي انخفاضًا ملحوظًا في مقابل المشتغلين بالقطاعات الأخرى حيث تراوحت نسبة السكان المشتغلين بقطاع الصناعة ما بين ٩% إلى ٢٨% في جميع أقاليم القارة الأفريقية، وكانت في أدنى مستوياتها في شرق ووسط أفريقيا بنسبة لا تتعدى ١٠% من إجمالي السكان المشتغلين في كل اقليم. وكانت في أعلى معدلاتها بنسبة ٢٨%، ٢٣,٣% في اقليمي شمال وجنوب أفريقيا على التوالي.

جدول رقم (١)

جدول يوضح معدل العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بالنسبة لعدد السكان المشتغلين في القارة الأفريقية وأقاليمها وفى عام ٢٠١٨

الإقليم	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
افريقيا	52,9%	13,5%	33,6%
افريقيا الشمالية	28,1%	28 %	44 %
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	57,1%	11 %	31,8%
الجنوب الافريقي	8,5%	23,2%	68,4%
شرق افريقيا	66,2%	9%	24,8%
غرب افريقيا	44,1%	12,7%	43,3%
وسط افريقيا	71,6%	10,1%	18,3%

المصدر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، كتيب الإحصاءات العالمية، ٢٠١٨ ص ١١- ١٦

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة نجد أن أفريقيا الشمالية تتصدر أقاليم القارة الأفريقية من حيث حجم العمالة في القطاع الصناعي بالمقارنة بالأقاليم الأخرى فقد وصل حجم العاملين في هذا القطاع ٢٨%، يليه إقليم الجنوب الأفريقي ليصل إلى ٢٣,٢%

ب- **المشاركة النسائية في قوة العمل:**

وعن معدل المشاركة في قوة العمل في قارة أفريقيا والأقاليم الخاصة بها، وكما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) تبين وجود زيادة طفيفة في معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة في عامي ٢٠١٠، ٢٠١٨م على مستوى القارة الأفريقية؛ حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في عام ٢٠١٨ لتصل ٥٥,٧% بعد أن كانت ٥٤,٤% في عام ٢٠١٠م.

جدول رقم (٢)

معدل قوة العمل بالنسبة لعدد السكان (اناث/ ذكور)

في أفريقيا والأقاليم التابعة لها وفى الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٨

الإقليم	2010		2018	
	إناث %	ذكور%	إناث%	ذكور%
افريقيا	54,4	74,4	55,7	73,6
افريقيا الشمالية	22	73,9	21,9	72
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	63,8	74,5	64,6	74
الجنوب الأفريقي	45,8	61,4	49,2	63,2
شرق افريقيا	73,6	82,6	73	81,5
غرب افريقيا	54,3	67,9	55,6	66,8
وسط افريقيا	70,3	76,2	70,6	76

*المصدر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، كتيب الإحصاءات العالمية، ٢٠١٨ ص ١١-١٦

ويتضح من الجدول رقم (٢) انخفاض حجم مشاركة المرأة في قوة العمل في أفريقيا الشمالية لتبلغ ٢٢% تقريبا في عام ٢٠١٨ مقابل ٧٢% للذكور، كما لم تحدث أي زيادة في معدل المشاركة ما بين الفترة ٢٠١٠، ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى التحديات التي تواجهها المرأة في شمال أفريقيا، كما أسفرت نتائج تقرير مؤتمر الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا (سبتمبر ،٢٠١٧) والصادر عن منظمة العمل الدولية فعلى الرغم من ارتفاع مستويات تعليم النساء فإن فرصهن لاتزال محدودة في النشاط الاقتصادي، وجاءت مشاركة المرأة في قوة العمل في أعلى معدلاتها في إقليمي شرق ووسط أفريقيا بنسبة وصلت إلى ٧٣%، ٧٠,٦% على التوالي. والتي تركزت بدرجة كبيرة في قطاع الزراعة كما اتضح سابقًا من بيانات الجدول رقم (١)، حيث انخفاض مستويات التعليم للنساء ومن ثم نجد المرأة أكثر ميلاً للعمل في الوظائف التي لا تحتاج مهارات متخصصة.

جـ - معدل البطالة:

جدول رقم (٣)

معدل البطالة بالنسبة لعدد السكان ممن في قوة العمل

في أفريقيا والأقاليم التابعة لها في عام ٢٠١٨

الأقليم	% 2018
افريقيا	7,9
افريقيا الشمالية	11.5
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	7,2
الجنوب الأفريقي	27,8
شرق افريقيا	6,5
غرب افريقيا	5,3
وسط افريقيا	5,4

المصدر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، كتيب الإحصاءات العالمية، ٢٠١٨ ص ١١- ١٦

وفيما يتعلق بمعدل البطالة في القارة الأفريقية فقد بلغ ٧,٩% في عام ٢٠١٨م كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) وذلك على مستوى القارة الأفريقية بصفة عامة، وعلى مستوى الأقاليم التابعة لها تراوحت معدلات البطالة ما بين ٥,٤%، ٧,٢% في جميع الأقاليم، فيما عدا أفريقيا الشمالية ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى ١١,٥% ، وذلك بالرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم ولكن لا يوجد توافق بين التعليم العام والفني والمهني والتدريب من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، ومن ثم انخفضت نسبة المشتغلين بصفة عامة في القطاع الصناعي كما جاء في الجدول رقم (١). يضاف إلى ذلك اشتغال الكثير من النساء في الزراعة واشتغال الرجال في مهن أخرى خدمية أو لحسابهم الخاص وكذلك العمل ضمن القطاع غير الرسمي والتي تنطوي على ساعات عمل طويلة وانخفاض العائد المادي. وفى جنوب أفريقيا ارتفعت معدلات البطالة بصورة واضحة لتصل إلى ٢٧,٨% وهي نسبة تكاد تكون مرتفعة؛ والتي ترجع إلى اشتغال أغلب السكان في القطاع غير الرسمي بدرجة كبيرة.

وتأسيسًا على المؤشرات الإحصائية حول سوق العمل في أفريقيا والأقاليم الخاصة به، وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية – موضوع الدراسة - اتضح أن أفريقيا الشمالية وجنوب أفريقيا على الرغم من ارتفاع نسبة السكان المشتغلين بالقطاع الصناعي لتصل إلى ٢٨%، ٢٣,٨% على التوالي من إجمالي قوة العمل في كل أقليم، والتي تعد نسبة منخفضة بالمقارنة بمستويات العاملين في القطاع الصناعي في دول العالم الأخرى. كما انخفضت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بدرجة ملحوظة لتبلغ ٢٢% في مقابل ٧٢% من الذكور في أفريقيا الشمالية، بالمقارنة بمعدلات مشاركة المرأة في قوة العمل في الأقاليم الأخرى. وارتفعت معدلات البطالة بدرجة ملحوظة في شمال وجنوب أفريقيا

عن باقي الأقاليم الأخرى لتبلغ ١١,٥%، ٢٧,٨% لكل منهما على التوالي وذلك مقارنة بباقي الأقاليم الأخرى في قارة أفريقيا. وقد أمكن تفسير ذلك حيث ارتفاع حجم المشاركة في القطاع غير الرسمي Informal Sector والذى من الصعب حصر حجم قوة العمل به، نظرا لتعدد وتنوع مجالاته نشاطه، وعدم الربط بينه وبين القطاع الرسمي مع عدم استيعاب القطاع الرسمي الحكومى أو الخاص لعمل المرأة وعدم توفر وظائف تلائم المرأة، فيأتي القطاع غير الرسمي كملاذًا تلجأ إليه المرأة لسد احتياجاتها ورغباتها في العمل وتحقيق ذاتها ومن ثم تصنف النساء غير العاملات في سوق العمل الرسمي ضمن فئة المتعطلون عن العمل.

وقد تم اختيار مصر، تونس، الجزائر كحالات للدراسة للتعرف على وضع المرأة وخصائصها ومجالات مشاركتها في سوق العمل والتحديات التي تواجهها من أجل المشاركة في القوة العاملة بصفة عامة وبصورة أكثر عمقًا وفى القطاع الصناعي على وجه التحديد، والآليات المقترحة لمواجهتها.

رابعًا: مشاركة المرأة الأفريقية في التنمية الصناعية والتحديات التي تواجهها في: مصر وتونس والجزائر.

على المستوى الميكرو، تسعى الدراسة إلى التعرف على وضع المرأة في كل من مصر، تونس، والجزائر ومدى مشاركتها في التنمية الصناعية بصفة خاصة، والتنمية الاقتصادية بوجه عام، وذلك من خلال تحديد حجم المشاركة في سوق العمل الرسمي، وحجم قوة العمل، ومعدل البطالة، ومجالات الأنشطة الاقتصادية، معدل مشاركتها في القطاع الصناعي العام والخاص، وسيتم الاعتماد في ذلك على ما هو متاح من بيانات إحصائية وحسب آخر تحديث من قواعد البيانات الإحصائية سواء تلك الصادرة عن البنك الدولي، أو اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة، والتقارير الدولية، وكتيب الإحصاءات الدولية، والإحصاءات المتوفرة في كل دولة؛ بهدف التعرف على حجم مشاركة المرأة كقوة فاعلة في مجالات التنمية الصناعية والتحديات التي تواجهها والفرص التي يمكن الاستفادة منها من أجل النهوض بالتنمية الصناعية. بالإضافة إلى محاولة التعرف على مدى مشاركة المرأة في سوق العمل غير الرسمي والتي تعكس بعض ملامح مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في هذه الدول وذلك من خلال بعض المؤشرات كحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحجم أصحاب الأعمال من النساء (رائدات الأعمال) كما جاءت في نتائج العديد من الدراسات السابقة والتقارير الدولية الخاصة بالتنمية البشرية.

أ- <u>مشاركة ووضع المرأة في سوق العمل</u>:

تعد مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي مؤشرًا أساسيًا للكشف عن مدى المشاركة في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية على وجه التحديد، وذلك من خلال التعرف على: توزيع النساء حسب مستويات التعليم، ومجالات النشاط الاقتصادي، ومعدل البطالة، نسبة المشاركة في

القطاع العام والخاص. وكذلك حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونسبة أصحاب الأعمال من النساء (رائدات الأعمال) كمؤشرات لمدى مشاركة المرأة في سوق العمل غير الرسمي وذلك في ثلاث من دول شمال أفريقيا والتي تم اختيارها كمجال لدراسة الحالة على المستوى الميكرو وهي: تونس، مصر، والجزائر.

في تونس قامت الحكومة التونسية بجهود كبيرة من أجل النهوض بمعدلات التنمية، ورغم ذلك تواجه العديد من التحديات التي أدت إلى أن يتسم هذا النمو بالهشاشة والضعف؛ حيث أنها تعتمد بدرجة كبيرة على قطاعات الإنتاج التقليدية ذات الإنتاجية المنخفضة وضعف القيمة المضافة التي تقوم أساسا على الكلفة المتدنية لليد العاملة غير المختصة، فلم تشهد الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١٠م ارتفاعًا في معدل النمو الذى بلغ ٤,٤% سنويًا ثم تراجع بعد الثورة بشكل كبير ليصل إلى ١,٥% في الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٥م، ومن المتوقع أن تكون نسبة النمو أقل من ٢,٥% خلال سنة ٢٠١٨.

جدول رقم(4) توزيع النساء المشتغلات حسب المستوى التعليمي في تونس عام ٢٠١٥م

المستوى التعليمي	%
أمي	11
ابتدائي	24,8
ثانوي	36
جامعي	27,8
غير مبين	0,4
المجموع	100

*المصدر: المعهد الوطنى للإحصاء، تونس، 2017

وعن وضع المرأة في سوق العمل التونسي، فقد أشارت التقارير الرسمية إلى زيادة حجم النساء المشتغلات من ٢٦٠,٦ ألف نسمة في عام ١٩٧٥، إلى ٨٧٢,٥ ألف نسمة في عام ٢٠١٥ أي بنسبة تطور تصل إلى ٣٣٥%، والتي أطلق عليها ظاهرة تأنيث سوق العمل. وفيما يخص المستوى التعليمي للنساء المشتغلات، يتضح من الجدول رقم (٤) انخفاض نسبة التعليم الجامعي لتبلغ ٢٧,٨% في عام ٢٠١٥ من إجمالي النساء العاملات، وهى نسبة منخفضة للغاية مع ارتفاع معدلات التعليم العالي في الكثير من الدول الأخرى، كما أن ٣٥,٨% من النساء لم يحصلن على تعليم على الاطلاق أو تعليم ابتدائي .

جدول رقم(5)
توزيع النساء المشتغلات حسب مجالات النشاط الاقتصادى
في تونس عام ٢٠١٥م

مجالات النشاط الاقتصادى	%
صناعات غذائية	27,8
مواد البناء والخزف والبلور	9,2
صناعات ميكانيكية وكهربائية	36,1
صناعات كيميائية	28,9
صناعات النسيج والملابس والأحذية	74,4
صناعات معملية	44,2
المناجم والطاقة	12,1
البناء والاشغال العامة	1,3
التجارة	21,8
النقل والمواصلات	9,6
البنوك والتأمين	35,1
الخدمات العقارية	24,5
خدمات اجتماعية وثقافية	51,9
خدمات إدارية	36,8
الخدمات	28,3

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تونس، 2017

وعن مجالات النشاط الاقتصادي التي تشغلها المرأة في تونس، يتضح من الجدول رقم (٥) تركز النسبة الأكبر من النساء العاملات في قطاع النسيج بنسبة ٧٤,٤%، وفى المرتبة الثانية جاء قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية بنسبة ٥١,٩% من إجمالي النساء العاملات وذلك وفقا لتعداد ٢٠١٧م، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض المستويات التعليمية للنساء فكانت صناعات النسيج والقطاع الخدمي هو الأكثر ملائمة للنساء حيث أنها لا تتطلب مهارات متخصصة أو مستويات تعليمية مرتفعة. وبنسب متوسطة جاء في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة قطاع التربية والصحة والإدارة، وكذلك البنوك والتأمينات، والصناعات الكهربائية وذلك بنسب تراوحت ما بين ٣٦,٨%، ٣٥%، ويرجع ذلك أيضًا إلى أن هذه القطاعات مثلها مثل قطاع النسيج لا تحتاج إلى مهارات عالية أو متخصصة. وانخفضت بشكل واضح نسبة المشتغلات في البناء والأشغال العامة بنسبة ١,٣%، وكذلك النقل والمواصلات،

ومواد البناء بنسبة ٩% تقريبًا والمناجم بنسبة ١٢%، نظرا لما تطلبه هذه الأعمال من مجهود بدنى ومشقة، كما أنها تواجه الكثير من المخاطر الصحية التي يصعب على المرأة تحملها.

وعن مستوى البطالة فقد أظهرت نتائج المسح السكاني الأخير لسنة ٢٠١٤م، وجود تمييز سلبي واضح للنساء في سوق العمل حيث كانت نسبة الإناث في قوة العمل ٣١,٣% مقابل ٦٨,٧% من الذكور في قوة العمل، كما لا يتجاوز نصيبهن من فرص العمل المتاحة ٢٨,٦% وفقًا لبيانات المعهد الوطني للإحصاء،٢٠١٦م. ومن ثم كان هناك ارتفاع في معدلات البطالة بين النساء (سامى عوادى،٢٠١٧: ٢١).

وفيما يتعلق بأوضاع المرأة المصرية، ووفقًا لنتائج تعداد ٢٠١٦م كانت نسبة الأمية بين الإناث (١٠ سنوات فأكثر) وصلت إلى ٣٠,٨% في مقابل ١٨,٥% للذكور وهي نسبة تكاد تكون مرتفعة، وتزداد هذه النسبة في الريف عنها في الحضر وترتفع بدرجة كبيرة في صعيد مصر كما ترتفع بين الفئات الأكبر سنًا. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث فقد ارتفعت نسبة النساء في المراحل التعليمية المختلفة وبصفة خاصة في مراحل التعليم العالي ففي عام ٢٠١٦م بلغت نسبة الخريجات من الاناث من الجامعات الحكومية ٥٦%، وبلغت نسبة الخريجات في مجالات التكنولوجيا المعلوماتية والعلوم والرياضيات والهندسة ٤٨%، وعلى الرغم من ذلك إلا أن تمثيلهن في وظائف هذه التخصصات كان محدودًا للغاية (البنك الدولي،٢٠١٨: ٢٠).

وكما يوضح الجدول رقم (٦) حول التوزيع النسبي للمشتغلين (١٥ سنة فأكثر) حسب القطاع وأقسام النشاط الاقتصادي وحسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ٢٠١٧، يتضح الارتفاع النسبي لمعدلات عمل المرأة المصرية في قطاع التعليم بنسبة ٢٠% تقريبا، وكذلك في الأعمال المرتبطة بالزراعة بنسبة ١٧,٩% وخاصة في المناطق الريفية، ويليها الخدمات المنزلية، بينما انخفضت بشكل ملحوظ معدلات عمل المرأة في كل من الصناعات التحويلية بنسبة ٧,٢%، وأعمال التشييد والبناء٠,٥%، بالمقارنة بمعدلات عمل الذكور والتي كانت في أعلى مستوياتها، وذلك نظرًا لما تتطلبه هذه الأعمال من مجهود بدنى أو الانتقال من مكان إلى آخر أو العمل في أماكن صحراوية نائية ويتضح من ذلك أن تقسيم العمل كما يفترض مدخل النوع الاجتماعي يعتمد على التقسيم التقليدي للأدوار النمطية لكل من المرأة والرجل، فكانت أكثر مجالات عمل المرأة تلك المرتبطة بأدوار الرعاية والأعمال التي لا تتطلب مجهودًا بدنيًا. وأكدت على ذلك العديد من الدراسات الأخرى كدراسة (سامي عوادي،٢٠١٧: ٢٤).

جدول رقم(6)
توزيع المشتغلين (١٥ سنة فأكثر) حسب القطاع وأقسام النشاط الاقتصادي
في مصر عام ٢٠١٧م

مجالات النشاط الاقتصادي	ذكور%	إناث%
الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك	21,4	17,9
التعدين واستغلال المحاجر	0,2	0
الصناعات التحويلية	13,8	7,2
صناعات كهربائية	1.0	0,1
شبكات الصرف الصحى وإدارة المخلفات	0,8	0,3
التشييد والبناء	16,9	0,5
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	13,1	11,9
النقل والتخزين	9,5	0,3
خدمات الغذاء	3,1	0,8
المعلومات والاتصالات	0,8	0,8
البنوك والتأمين	0,6	0,8
الخدمات العقارية	0,1	0,0
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	1,6	1,2
خدمات إدارية	0,8	0,5
الدفاع والضمان الاجتماعى	6,4	8,7
التعليم	4,7	20,2
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى	1,4	10,8
أنشطة الفنون والابداع والتسلية	0,4	0,4
خدمات أخرى	2,8	0,9
الخدمة المنزلية الخاصة بالأسر	0,7	16,7
الإجمالي	100	100

*المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الربع سنوية، مصر، إصدار يونيو 2017

وعن قوة العمل من الإناث (١٥ سنة فأكثر) فقد ارتفعت من ٢٢,٥ % في عام ٢٠١١، لتصل إلى ٢٣,٤% في عام ٢٠١٥م في مقابل ٧٦,٦% من الذكور، وهي نسبة تعد منخفضة بدرجة كبيرة، كما أن نسبة المشتغلين من الإناث (١٥ سنة فأكثر) كانت ٢٠,٢% في عام ٢٠١٥، ووصلت نسبة البطالة للإناث إلى ٢٤,٨% مقابل ٩,٢% للذكور ممن هم في حجم قوة العمل)الكتاب السنوي الإحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥)، وارتفعت هذه النسبة بين الاناث من خريجات الجامعات، مما يدل على عدم الاستفادة من الاستثمارات في تعليم الفتيات خلال العقود الماضية فضلاً عن تركز غالبيتهن في الوظائف المرتبطة بالرعاية والخدمات الاجتماعية وهى الأقرب لطبيعة المرأة وخصائصها ويدعم ذلك المعايير الثقافية والهيمنة الذكورية.

كما تبين تركز عمل النساء في القطاع العام حيث وصل إلى ٥٠% مقابل ٢٠% من الرجال في عام ٢٠١٢م؛ ويرجع ذلك إلى أن ظروف العمل في القطاع الخاص لا تلبى متطلبات النساء من حيث الأمان الوظيفي فضلاً عن تحيز القطاع الخاص المناهض لتشغيل النساء. وتركزت الكثير من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي بأجور متدنية لا تتوافر فيها إمكانية الحصول على ضمان اجتماعي فضلاً عن نقص المهارات والمستويات التعليمية لدى غالبية النساء في هذا القطاع ومن ثم عدم إتاحة الحصول على فرص عمل في القطاع الرسمي، وأظهرت نتائج مسح استخدام الوقت في عام ٢٠١٥م أن العمل بلا أجر أكثر انتشارًا بين النساء. ومن ثم يختلف معدل مشاركة النساء في قوة العمل تبعًا للحالة الزواجية، والمستوى التعليمي، والطبقة، ومحل الإقامة، فيزيد احتمال مشاركة الاناث غير المتزوجات عن غيرهن من المتزوجات، كما يزداد معدل مشاركة الاناث الحاصلات على مؤهلات تعليمية عليا عن غيرهن من الحاصلات على مؤهلات تعليمية أقل، كما تشير البيانات إلى زيادة نسبة المشاركة بين الاناث في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية .

ووفقًا لبيانات مسح القوى العاملة لعام ٢٠١٦، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تبين أن العمل المؤسسي كان أكثر شيوعًا بين الاناث في المناطق الحضرية ، فبلغت نسبة العاملين داخل مؤسسة ٦٩% للذكور مقابل ٨٨% للإناث في المناطق الحضرية، بينما انخفضت في المناطق الريفية لتصل إلى ٤٢% للذكور مقابل ٤٥% للإناث، وفى المسح التبعي لسوق العمل المصري لعام ٢٠١٢، كما أوضحت المسوح التتبعية أن ٢٧% من النساء العاملات ممن هم في سن العمل يعملون بدون أجر، فمنهم يؤدون اعمالا منزلية بدون أجر بنسبة ٢١%، و٢% فقط ربات بيوت، و٤% فقط يعملن لحسابهن الخاص، وقد ارتفعت نسبة النساء العاملات بدون أجر من ٧% في ٢٠٠٩ إلى ٢١% في ٢٠١٤ وفقا لنتائج مسح النشء والشباب في مصر(٢٠١٥)، وترجع هذه الزيادة

السريعة في عمل الإناث بدون أجر قد ترجع إلى أثر العمل الإضافي، أو إلى اتساع مشروعات تشغيل الشباب بعد احداث ثورة يناير ٢٠١١م (مجموعة البنك الدولى،٢٠١٨).
في الجزائر، تمحور تطوير الصناعة على قطاع النفط بصفة أساسية والذى امتص أكثر من ٦٠% من الاستثمارات ولم يتجه على تنويع الاقتصاد أو تطوير القطاع الخاص، وفى التسعينيات شهد النشاط الاقتصادي تغييرات جوهرية نتيجة التأثر بالأزمة الاقتصادية الحادة وبسبب تراجع أسعار النفط، ثم عاد إلى الانتعاش بدرجة كبيرة في أواخر القرن العشرين نتيجة ارتفاع أسعار النفط وانعكس ذلك بصورة إيجابية على معدلات التشغيل وحجم القوة العاملة ومعدلات البطالة، إلا أن قوة العمل النسائية لم تشهد تطورات ملحوظة في سوق العمل حيث بلغت نسبة قوة العمل من الإناث ممن هم في سن العمل ١٦,٦% مقابل ٦٦,٦% للذكور في عام ٢٠١٦ وكما جاء في الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر(عبد الحليم جلال،٢٠١٧: ٢٨٩).

جدول رقم(7)

توزيع قوة العمل من السكان المشتغلين حسب القطاع والنوع الاجتماعي في الجزائر

نوع القطاع	ذكور%	إناث%
عام	35,5	62,1
خاص	64,5	37,9
المجموع	100	100

وفيما يتعلق بنوع القطاع وكما يتضح من الجدول رقم (٧) يتضح تركز العمالة النسائية بدرجة كبيرة في القطاع العام بنسبة ٦٢% مقابل ٣٧,٩% في القطاع الخاص، في مقابل انخفاض حجم قوة العمل من الذكور في القطاع العام لتبلغ ٣٥,٥%، وارتفاعها في القطاع الخاص بنسبة ٦٤,٥% ويرجع ذلك كما أشارت نظرية النوع الاجتماعي إلى ملائمة ظروف العمل في القطاع العام مع طبيعة وظروف المرأة العاملة حيث ساعات العمل الثابتة والإجازات التي يمكن للمرأة الحصول عليها بما يمكنها من القيام بأدوارها الأسرية بجانب العمل في القطاع العام، كما أن ظروف العمل في القطاع الخاص لا تلائم طبيعة المرأة حيث ساعات العمل الطويلة وعدم السماح بالإجازات. وأظهرت البيانات الإحصائية فيما يتعلق بنوع النشاط الاقتصادي تركز القوة العاملة في قطاع التجارة والخدمات بنسبة ٦١% من إجمالي قوة العمل، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة ١٧,٥%، وفى المرتبة الأدنى جاء قطاع الصناعة والزراعة بنسبة ١٣,٥%، ٠,٠٨%على التوالي (عبد الحليم جلال،٢٠١٧: ٢٩٠، ٢٩١)؛ ويرجع ذلك إلى تركز النشاط الاقتصادي على قطاع النفط بصفة أساسية.

ب- **مؤشرات التنمية الصناعية في مصر وتونس والجزائر :**

تعد المساواة في النوع الاجتماعي أداة أساسية للتنمية بوجه عام وللتنمية الاقتصادية والصناعية بصفة خاصة؛ حيث تساعد على تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين معدلات النمو كما أشار تقرير التنمية لعام ٢٠١٢م، حيث تساعد على تحقيق العدالة في الوصول إلى الفرص التعليمية والاقتصادية المتاحة والمساهمة في تعزيز الإنتاجية وضمان الرفاهية للأجيال القادمة. وفيما يلي عدد من المؤشرات المستقاة من البيانات الإحصائية والتقارير الدولية والتي تعنى بحجم مشاركة المرأة في التنمية الصناعية ووفقًا لما هو متاح من بيانات في كل من مصر وتونس والجزائر.

- **مشاركة المرأة في القطاع الصناعي،** كما جاء في تقرير البنك الدولي حول: " النوع والتنمية في دول الأوسط وشمال أفريقيا" (٢٠٠٣)، ووفقًا لبيانات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كانت نسبة مشاركة الاناث في **تونس** في القطاع الصناعي هي الأعلى لتأتى في المرتبة الأولى من حيث مشاركة الاناث في القطاع الصناعي بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى حتى أنها تجاوزت نسبة مشاركة الذكور بنسبة وصلت إلى ٤٤%مقابل ٣٠,٤% للذكور في عام ٢٠٠١م، بينما انخفضت بدرجة ملحوظة في **مصر** لتصل إلى ١٠% مقابل ٢٣,٤% للذكور في نفس العام؛ ويرجع ارتفاع هذه النسبة في تونس على ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية كثيفة الاستخدام للعمالة المتوسطة المهارة والتي تتسم بقلة التكاليف كالمنسوجات والمنتجات الغذائية، وفى **الجزائر** كانت هناك انعدام شبه تام في القطاع الصناعي نظرًا لاعتماد النشاط الاقتصادي على النفط والمحروقات ومن ثم تركزت العمالة النسائية في قطاع الخدمات بدرجة ملحوظة(أسواق العمل في الدول العربية، ٨).

- **مشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص،** أوضحت الإحصاءات الرسمية والتقارير الدولية استيعاب القطاع العام نسبة كبيرة من الإناث الناشطات اقتصاديا والتي بلغت ٤٥% في مصر والجزائر، وبلغت ٢١% في تونس، فالتمييز بين النوعين فيما يتعلق بفرص التوظيف والرواتب والمزايا الأخرى غالبا يكون أقل في القطاع العام عنه في القطاع الخاص، فضلاً عما يوفره القطاع العام من معاشات وأجور ومزايا وضمانات اجتماعية أفضل من القطاع الخاص وخاصة للإناث من حملة المؤهلات العليا. وفى المقابل يفضل أصحاب العمل في القطاع الخاص تشغيل الذكور عن الاناث لأسباب تتعلق بأوقات العمل، وتدنى المستوى المهارى والخبرة المهنية والتدريب. وعلى الرغم من تمثيل المرأة بدرجة كبيرة في القطاع الحكومي إلا أن نسبة تمثيلها في الوزارات وفى مراكز صنع القرار لاتزال ضئيلة وإن شهدت بعض التحسن في السنوات الماضية في تونس ومصر .

- **المشروعات الصغيرة والمتوسطة،** على الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة، إلا أن هناك معلومات وشواهد تؤكد ارتفاع عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في العديد من الدول النامية ومنها مصر وتونس والجزائر، ويضم هذا القطاع العاملين لحسابهم في منشآت صغيرة، والعاملين مقابل أجر وبدون عقد، والعمالة المؤقتة، ويرجع ذلك إلى ندرة فرص العمل الجديدة وارتفاع تكليف

المعيشة، وخفض تكاليف الإنتاج وعدم التقيد بالقوانين والإجراءات المكلفة، وقد أشارت البيانات إلى ضيق الفجوة بين النوع الاجتماعي في هذا القطاع، وتتركز عمالة الاناث بصفة خاصة في هذا القطاع في العمل لحسابهن الخاص في مشاريع صغيرة في مجالات التنظيف والتجارة وصناعة الملابس والأغذية الجاهزة، بينما يعمل الذكور في منشآت صغيرة (ورش) في القطاع غير الرسمي مقابل أجر تعتبر نسبة النساء صاحبات الأعمال ضئيلة نسبيا في الدول العربية وفى شمال أفريقيا بصفة خاصة، كما تبين من الإحصاءات الدولية. وعلى الرغم من بعض مؤشرات تحسينها في بعض الدول إلا أنها لاتزال ضئيلة للغاية ويرجع ذلك إلى التحديات التي تواجهها المرأة في هذا الصدد.

وتأتى **مصر** في المرتبة الأدنى بين الدول النامية من حيث عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليبلغ ٠,٦ وهى نسبة منخفضة بالمقارنة بالعديد من الدول النامية الأخرى وفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية (٢٠١٧) حول" تقييم تنمية ريادة أعمال المرأة: مصر"، فقد وصلت في الفلبين إلى ٨,٦%، وفى البرازيل ٥,٢% وكانت نسبة أصحاب المشروعات من الذكور ١٣%، مقابل ٥% من الإناث في عام ٢٠١٤م، والتي انخفضت من ٢٣% للذكور ، ٨% للإناث في عام ٢٠٠٩، حيث الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير، وأسفرت نتائج العديد من التقارير الدولية، والدراسات المسحية، أن أكثر التحديات التي تعوق نمو انشاء المشروعات المتوسطة والصغيرة وانخفاض حجمها يرجع إلى صعوبات الحصول على الائتمان، وطول الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتعقيدها، وكذلك نقص الدعم الفني والمالي (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٨: ٥٧) وبلغت نسبة رائدات الأعمال في **الجزائر** ٩,٤% في عام ٢٠١٧، مقابل ٨,٥% للنساء في **تونس**، وفى **مصر** لم تتعدى ٣,٣% وذلك حسب معيار master card والذى قام بقياس عدد المشروعات التي تملكها وتديرها المرأة في العديد من دول العالم ونسبتها من إجمالي المشاريع الريادية في الدولة (زياد مراد، خويلدات صالح، ٢٠١٨: د.ت).

-**التمكين الاقتصادي للمرأة**، فى **مصر** أسفرت نتائج تقرير البنك الدولي حول "التمكين الاقتصادي للمرأة"(٢٠١٨) انه لم يطرأ أي تغيير ملموس على وضع المرأة منذ عام ٢٠١٠م فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فعلى الرغم من المكاسب التي تحققت للمرأة في بعض المجالات خاصة فيما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية ومعدلات البقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي فإن هناك فجوة اقتصادية لاتزال قائمة. وتؤكد معظم المؤشرات حول الفجوة بين الجنسين تدنى ترتيب مصر فيما يتعلق بالمشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة للنساء، فقد أظهر مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٧م، أن مصر في المركز ١٣٥ من بين ١٤١ بلدًا في مجال المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة (البنك الدولي، ٢٠١٨: ١٢)، ويرجع ذلك إلى ما تلعبه الثقافة المصرية والتقاليد والقيم الموروثة من دور في تعزيز الفجوة بين الجنسين وأكد المسح الدولي التابع لمنظمة برومندو وهيئة الأمم المتحدة (٢٠١٨)، أن ٧٥% من الرجال

والنساء الذين شملهم المسح في لبنان والمغرب وفلسطين ومصر يؤيدون أولوية تشغيل الرجال على النساء(المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٨)

خامسًا: نتائج مستخلصة وتوصيات:

تأسيسًا على ما سبق يتضح ما حققته دول أفريقيا من بعض التقدم في مجال تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، إلا أنه رغم ذلك لا تزال فجوة النوع الاجتماعي قائمة في سوق العمل الرسمي ، واتضح ذلك من ارتفاع حجم البطالة بين الاناث بدرجة كبيرة في دول شمال أفريقيا، كما أن قطاع الخدمات يستحوذ على الغالبية العظمى من الإناث المشتغلات، ويلي ذلك قطاع الزراعة، بينما جاء القطاع الصناعي في المرتبة الأدنى من ناحية تشغيل الاناث، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة الاناث في القطاع الصناعي في تونس بصفة خاصة إلا أن ذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة الصادرات من الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات والتي تستقطب العمالة النسائية بدرجة كبيرة لانخفاض المستويات المهارية والمعرفية التي تتطلبها. ويعتبر القطاع غير الرسمي هو الحاضن الأساسي للنساء العاملات، كما لاتزال نسبة رائدات الأعمال منخفضة في كثير من دول شمال أفريقيا .

ورغم ما اتخذته العديد من الدول في القارة الأفريقية وخاصة دول شمال أفريقيا من إصلاحات وبرامج وسياسات من أجل زيادة معدلات مشاركة المرأة في التنمية لاقتصادية بصفة خاصة، والقضاء على التمييز النوعي بين الجنسين، وتحسين مشاركتها في سوق العمل وذلك من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة من ناحية، وتنمية مهاراتها وقدراتها من ناحية أخرى، والتي كانت لها عوائد على الجانب الشخصي للمرأة كتنمية مهاراتها الشخصية وقدراتها من الناحية التعليمية والمهاريه والفنية، إلا أن هذه العوائد لم يتم استثمارها في التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى ما تواجهه المرأة من عوائق مجتمعية وثقافية واقتصادية تؤدى إلى صعوبة الاستفادة منها كقوة عاملة فاعلة في مجال التنمية. فكما جاء في تقرير البنك الدولي عام ٢٠١٢ عن المرأة أنه إذا أصبحت معدلات تشغيل الاناث مساوية لمعدلات تشغيل الذكور في مصر على وجه التحديد فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة نسبتها ٣٤% من إجمالي الناتج المحلى (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٨: ١٠).

وفى ضوء ذلك تسهم هذه الورقة في تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن بلورتها في ورقة سياسات مقترحة ويمكن توجيهها للمعنيين ببرامج التنمية الاقتصادية والتي لا تهدف إلى الاستثمار في المرأة كرأس مال بشرى فقط من خلال التدريب والتعليم وتحسين مستوى المعيشة كما جاء في مداخل التنمية السابقة، بل من خلال تعزيز مشاركة المرأة كقوة عاملة فاعلة في القطاع الصناعي بصفة خاصة بما يسهم من زيادة النمو الاقتصادي، مع إلغاء كافة أشكال التمييز النوعي في سوق العمل، والقضاء على العوائق المجتمعية والثقافية التي تخفض من معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، وذلك من خلال صياغة عدد من التوصيات مع ذكر الجهات المنوط بها تنفيذ هذه التوصيات:

١- دعم ريادة الأعمال النسائية، والتشجيع على المبادرات القومية التي تهدف إلى تأسيس مشروعات خاصة تملكها النساء ويتم تسجيلها ضمن القطاع الرسمي مع تقديم الدعم المادى والتسهيلات اللازمة والحوافز التي تشجع النساء على ريادة الأعمال وبصفة خاصة في المشروعات الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، مع تفعيل خدمات الشمول المالى للمرأة في المناطق الريفية والفقيرة بصفة خاصة (وزارة الاستثمار، ووزارة المالية).

٢- فتح فرص عمل جديدة للنساء، وخاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا والابتكار من أجل الاستفادة من قدراتهم وتخصصاتهم العلمية الجديدة، مع تحسين ظروف العمل من حيث الأجور وساعات العمل والمساواة بين النساء والرجال فيما يتعلق بنسبة تمثيلهم في هذه الوظائف. بالإضافة إلى تفعيل بعض القوانين التي تسمح بالعمل المرن أو العمل لبعض الوقت وكذلك العمل عن بعد مثلما هو الحال في القطاع الاستثماري؛ مما يسهم في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل رغم أعبائها المنزلية (وزارة القوة العاملة، وزارة التجارة والصناعة، وزارة التعليم العالي).

٣- الربط بين كل من القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، فيما يتعلق بالعمالة والإنتاج والتسويق، مما يسهم في زيادة الدخل القومي وزيادة حجم الصادرات (الهيئة العامة للاستثمار، جهاز تنمية المشروعات الصغيرة).

٤-الاهتمام بالصناعات التي تعتمد على الابتكار والابداع، والتي أشارت كثير من الدراسات إلى دورها في التنمية السياحية والاقتصادية. مع فتح مجالات جديدة للتعليم الصناعي الفني المخصصة للنساء وربطها بسوق العمل الرسمي، مع التركيز على التخصصات الصناعية الأكثر ملائمة لخصائص المرأة، كصناعة المنسوجات، وصناعة السجاد، الصناعات الغذائية والتي كانت أكثر جذبًا للنساء في تونس (وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، وزارة الاستثمار).

المراجـــــــــــــع

١- اعتماد علام (٢٠٠٣)، "العولمة ومشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي مقاربة نظرية ومنهجية" في: العولمة وقضايا المرأة والعمل، الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، كلية البنات، جامعة عين شمس، تحرير: عبد الباسط عبد المعطى، اعتماد علام، ص ص١٠٣-١٢٦
٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧)، النشرة الربع سنوية، مصر، إصدار يونيو.
٣- المعهد الوطني للإحصاء، تونس،2017
٤- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٣)،" التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة ورقة مسائل"، الأمم المتحدة، الدورة السادسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا كوت ديفوار، ص ص: ١: ١٧
٥- حوسين مصباح العلام (٢٠١٠)، " مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة، المجلد ١١، العدد ٣، ص ص: ١٢١- ١٣٣
٦- زياد مراد، خويلدات صالح (٢٠١٨)، "ريادة الأعمال النسوية في ظل تحديات بيئة الأعمال – حالة رائدات الأعمال الجزائريات" في: الملتقى الوطنى حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – جامعة الشهيد حمة الخضر- الوادى، ص ص: ١-١٩.
٧- سامي عوادي (٢٠١٧)، تحولات سوق العمل وانعكاساتها على حقوق المرأة العاملة في تونس ومصر والبحرين.
٨- سمر الباجورى (٢٠١٩)، " تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا"، في: مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الثاني، العدد الخامس.
٩- عبد الحليم جلال (٢٠١٧)، " اتجاهات سوق العمل في الجزائر" في: مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد ٨، العدد ٢، ديسمبر، ص ص .296 -275 :
-10كتيب الإحصاءات العالمية (٢٠١٨)، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

١١- مجموعة البنك الدولي (٢٠١٨)، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، www.worldbank.org

١٢- مكتب العمل الدولي (٢٠٠٣)، العمل اللائق من أجل تنمية أفريقيا، اديس أبابا

١٣- -منظمة التعاون الدولي للتنمية الصناعية (يونيدو) (٢٠١٧)، تعزيز عملية تمكين المرأة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دراسة عن تنمية ريادة الأعمال لدى النساء في مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وتونس.

١٤-نائلة قاسم عرفات (٢٠١٠)، برنامج النوع الاجتماعي والتنمية، معهد دراسات المرأة، ماجستير، إشراف: أحمد مصلح، جامعة بيرزنت.

المراجع الأجنبية:

15- Amara, Mohamed& KHallouli, Wajih & Zidi, Faycel(2017), Gender Discrimination in the labor market: the youth crisis, in: the Economic Research forum's, pp: 1-46.

16- International Labor organization (2010), Women in Labor markets: measuring progress and identifying challenges, Geneva, ILO, pp: 1- 109

17- Li ,Young, (2017), Africa's Industrialization: Leaving no woman behind, Oecd-development-matters. Org/2017/04/25/Africa - industrialization-leaving-no-woman-behind, pp: 1-3

Dickens, William T., Kevin Lang (1993), "LABOR MARKET SEGMENTATION THEORY: RECONSIDERING IN: Labor Economics: Problems in Analyzing Labor Markets, W. Darity Jr. (ed.), Academic Publishers ,pp 141-181

18- https://link.springer.com/chapter/10.1007%2F978-94-011-2938-1_6

19- Valimaa, Anne (2004), Approaches Gender Equality in Development Cooperation a comparison between the international national and project levels, master's thesis in social policy, university of Jyvaskyla.

مواقع من الانترنت:

19-undocs.org/pdf?symbol=ar/A/73/18

20- https://study.com/academy/lesson/labor-market-definition-theory-quiz.html

21- https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/economics/labor-market/

22-http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2002/50_C3-2.pdf

23-www.worldbank.org

African Women and Industrial Development - Statistical Indicators -The case of Egypt, Tunisia and Algeria

Dr. Dina Mofeed Ali Hassan
Assistant Professor of Sociology,
Women's College, Ain Shams University

Abstract:

The low contribution of women to economic activity in general and industrialization in particular is the biggest challenge facing industrial development in Africa, the paper aims to identify the size of African women's participation in the labor market and the challenges they face as well as the areas of work in which the African woman's contribution is concentrated at the level Macro, as well as identifying the size of women's participation in the formal labor market and indicators of industrial development in a number of North African countries at the micro level, and explaining this in light of a number of sociological theoretical approaches that dealt with the relationship of women to development.

The study relies on statistical data and relevant international reports as well as labor force surveys and recent previous studies related to the reality of industrialization in Africa to shed light on the reality of women's participation in industrialization in Africa and try to identify internal and external challenges that reduce the women's contribute to participate in industrial development in models of different African countries .In light of this, the research paper is divided into the following components:

First: Definition the industrial development and its indicators .

Second: The theoretical approaches to The participation of women in the labor market and their relationship to industrial development.

Third: The participation of Women in industrial development in Africa at the macro level.

Fourth: The participation of African women in the industrial development and the challenges they face in: Egypt, Tunisia and Algeria..

Fifth: Conclusions and Recommendations

Key words: Industrial Development - African Women -Labor market